الصباح الاقتصادية 12

العدد 3579 - السنة الثانية عشرة
الجمعة 29 جمادى الأولى 1441 - الموافق 24 يناير 2020
Friday 24 January 2020 - No.3579 - 12 th Year

حفاظا على النفط من أجل التصدير

«أو. جي. بي»: الكويت تحتاج محطات إضافية للطاقة المتجددة بقدرة 4500 ميجاوات

في حين مثلت القمة العالمية لطاقة المستقبل 2020 في أبوظبي لخيرا ملتقى استثنائيا لآلاف المشاركين من 161 دولة ومئات الشركات العالمية بمشروعات الطاقة المتجددة والمهتمة بالأسواق الناشئة ومنها الشرق الأوسط باتت الكويت مؤهلة بقوة لتحرز أسبقية في ذلك بمشاريعها الطموحة لإنتاج الطاقة الخضراء.

وبينما أصبحت طاقة المستقبل محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي من خلال فرص تجارية بمليارات الدولارات توفرها تلك القمة التي عقدت ضمن أسبوع أبوظبي للاستدامة فإن الكويت ومع وفرة أراضيها وتمتعها بمصادر هائلة لطاقة الشمس والرياح تدرك أهمية ما تملكه من ثروة خضراء تساعدها في تلبية الطلب المتزايد على الطاقة والانتقال لنمو اقتصادي أكثر استدامة وتنوعا.

ومن هنا جاءت رؤية صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه لتنويع مزيج الطاقة المستخدمة في الكويت بحيث تمثل الموارد المتجددة 15 في المئة من الطاقة المستخدمة في البلاد بحلول عام 2030.

وبالفعل سرعان ما بدأت ترجمة الرؤية السامية العام الماضي حينما افتتحت الكويت أولى مراحل مجمع الشقايا العملاق لإنتاج الكهرباء لتلبية الطلب المحلي على الطاقة من المصادر غير الأحفورية والحفاظ على 12 مليون برميل من النفط.

وفي داخل الشقايا يقع مشروع الدبدبة الذي أطلقته مؤسسة البترول الكويتية لتوليد الطاقة بقدرة 1500 ميجاوات توفر 23 في المئة من احتياجات القطاع النفطي للطاقة من الطاقة الشمسية الكهروضوئية في أول عام من تشغيله.

وفي الوقت نفسه تنام المحافظة على خمسة ملايين ونصف المليون طن من الوقود الأحفوري ضمن جهود القطاع النفطي للحصول على 20 في المئة من احتياجاته للطاقة من المصادر المتجددة.

وكانت بدايات الكويت في التحول من استخدام الوقود الأحفوري في استخراج النفط إلى الطاقة الشمسية عام 2016 عندما افتتحت شركة نفط الكويت مشروع (سدرة 500) بطاقة 10 ميجاوات لتوفير الطاقة إلى 29 مضخة كهربائية في حقل أم قدير غرب البلاد وسط توقعات بأن تحافظ المحطة على نصف مليون برميل من النفط خلال العقدين المقبلين.

وفي مارس الماضي أعلنت نفط الكويت وهي ذراع مؤسسة البترول الكويتية لاستخراج الخام مشروعا لاستخدام الطاقة الشمسية في استخراج 60 ألف برميل يوميا من النفط كمرحلة أولى تصل لاحقا إلى 350 ألف برميل يوميا.

وفي هذا الإطار أكدت مجموعة أكسفورد العالمية للأعمال (أو. جي. بي) أن مشروعات الكويت لاستغلال مصادرها الخضراء رغم أنها «نقطة تحول كبرى» لكن لابد لها من التوسع ببناء محطات جديدة لإنتاج الطاقة من تلك الموارد المتجددة تحقيقا لأهداف الدولة و«حفاظا على النفط من أجل التصدير».

ولفتت المجموعة بهذا الشان إلى أن احتياجات الكويت من الطاقة سترتفع إلى 30 ألف ميجاوات يوميا مع نهاية هذا العقد مما يعني أنها ستحتاج خلال تلك الفترة إلى محطات إضافية للطاقة المتجددة بقدرة 4500 ميجاوات.

و قال مسؤول الشرق الأوسط في (اكسفورد للاعمال) بيلي فيتزهربرت إن ارتفاع مساهمة الطاقة البديلة في الاقتصاد الكويتي سيؤدي إلى انخفاض واردات البلاد من الطاقة.

واضاف فيتزهربرت أن تطوير مشروعات الطاقة المتجددة يساهم في التحفيز الاقتصادي من حيث الإنفاق الحكومي على تلك المشروعات لتطوير البنى التحتية لهذا النوع من مصادر الطاقة إضافة إلى الإنفاق المباشر على جهود البحث والتطوير المرتبطة بالصناعة المتجددة.

ولفت الخبير البريطاني إلى تقرير الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (ايرينا) لعام 2016 الذي رأى أن حصة المصادر المتجددة من مزيج الطاقة ستتضاعف بحلول عام 2030 ما يعزز نمو الناتج الإجمالي العالمي بنسبة 1ر1 في المئة أو ما يساوي 3ر1 تريليون دولار أمريكي. وأكد أن الأهداف الاقتصادية للطاقة المتجددة في الكويت «ستتحقق» خصوصا أن مناخها يساعدها على تطوير تكنولوجيا للطاقة الشمسية لاستخدامها في الداخل وتصديرها أيضا و«نرى هذا بالفعل مع رواد أعمال محليين في الكويت يطورون أنظمة للتعامل مع الغبار باستخدام اللوحات الشمسية والمطلوب المضي قدما».

واشار إلى أن الاقتصادات العالمية أخذت تعيد «ضبط الطاقة» لديها بشكل متزايد للتكيف مع تهديدات تغير المناخ في وقت تزداد هيمنة التكنولوجيا المتجددة على صناعة الطاقة في العالم.

وتشير توقعات اكسفورد العالمية إلى أن إعادة توجيه موارد الكويت من النفط نحو التصدير بدلا من الاستهلاك في الداخل سيساهم كثيرا في زيادة صادرات النفط الكويتية وسط توقعات بتزايد قدرة الكويت الإنتاجية من 3ر2 مليون برميل يوميا العام الماضي إلى أربعة ملايين برميل يوميا العام الحالي لتصل إلى 8ر4 مليون برميل يوميا بحلول عام 2040.

إلى ذلك أكد كبير محرري شؤون الطاقة في مجموعة فايننشيال تايمز البريطانية نيك باتلر في مقابلة هاتفية مع (كونا) أن الكويت تمتلك إمكانات هائلة في إنتاج الطاقة الخضراء لخلق صناعة جديدة تعطي دفعة لجهودها نحو التنويع الاقتصادي بعيدا عن الاعتماد على النفط.

ودعا باتلر وهو أستاذ في كينغز كوليدج في لندن الكويت إلى الإسراع بالتحول نحو الطاقة المتجددة واستغلال إمكاناتها الهائلة في هذا المجال سواء من الموارد الطبيعية أو المالية.

وأوضح أن توجه الكويت نحو الطاقة المتجددة سيمكنها من توفير الكهرباء بنفقات اقل خصوصا أن كلفة مشاريع الطاقة المتجددة تراجعت بنحو 88 في المئة إضافة إلى جعل الكويت مركزا لتصدير الطاقة المتجددة إلى الدول المجاورة.

وأشار إلى أن «قدرات الكويت في الطاقة المتجددة ترشحها بقوة لتقديم فرص في مشروعات الطاقة الشمسية سواء لمقدمي خدمات هذه الطاقة محليا أو من الخارج».

من جهته دعا مدير شركة (قمر إنرجي) الاستشارية بمجال الطاقة في دبي روبن ماليز الكويت إلى مسارعة خطواتها نحو الطاقة الخضراء مشيرا إلى أن «القضية الأساسية باتت في الانتقال إلى المراحل التالية من مشروع الشقايا وهي أكبر من المرحلة الأولى».

وقال مايلز إن «الكويت لديها قدرات هائلة لإنتاج الطاقة من الشمس والرياح إضافة إلى المساحات الشاسعة والأراضي غير المستغلة وفي المقابل تشهد ارتفاعا سريعا في الطلب على الكهرباء والطاقة المستمدة من المصادر المتجددة أرخص مقارنة مع المستمدة من النفط او الغاز».

وأشار إلى إمكانات المصادر المتجددة في دفع النمو الاقتصادي للبلاد سواء من ناحية زيادة الإمداد بالطاقة أو الحفاظ على ثروة البلاد النفطية وتقليل وارداتها من الغاز وأيضا خلق الكثير من فرص العمل في حين تسعى الكويت جاهدة إلى زيادة فرص العمل أمام مواطنيها.

ومع ذلك فإن إمكانات مشاريع الطاقة الخضراء في الكويت لا تقتصر على خلق الآلاف من فرص العمل في القطاع الخاص ومجالات التعليم والتدريب والاستثمار في القدرات المحلية والموارد البشرية بل ستؤدي أيضا إلى زيادة هائلة في أجور العاملين في تلك الصناعة إذا حققت الكويت قفزة كبيرة وتحولت إلى مركز اقليمي لتصدير الطاقة المتجددة.

وبحسب تقرير حديث أصدرته الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (ايرينا) يمكن لمشروعات الطاقة المتجددة أن توفر 20 الف فرصة عمل في الكويت خلال السنوات العشر المقبلة.

لكن في الوقت نفسه تتوقع مؤسسة التوظيف العالمية (روبرت والترز) أن يقود استمرار النمو في قطاع الطاقة المتجددة إلى ارتفاع بنحو 110 في المئة في أجور العاملين بهذا المجال على المدى القصير لارتفاع الطلب على الطاقة المتجددة وقالت إن «الأجور التي طال انتظار زيادتها ارتفعت في 2019». وفي هذا الشان اكد الخبير الكويتي في الطاقة المتجددة المهندس سالم العجمي أن سوق الطاقة المتجددة يؤدي دورا حيويا في اقتصادات معظم الدول الرائدة في هذا المجال فمنذ عام 2012 وفرت الطاقة المتجددة في العالم أكثر من 52 مليون فرصة عمل. وقال العجمي إن دولا كثيرة بدأت تتجه لتشجيع الطاقة المتجددة في القطاع الصناعي بما يدعم تطور اقتصادات تلك الدول بجانب تغطية مشاريع الطاقة المتجددة نفسها.

واقترح إنشاء هيئة خاصة للطاقة المتجددة تناط بها عملية تنظيم وإدارة مشروعات ناجحة تدعم اقتصاد البلاد أمام أي تقلبات في أسعار النفط مبينا أن الطاقة المتجددة «ستفيد اقتصادنا أيا كانت أسعار النفط».

إلى ذلك تصل نسبة الشباب الأقل من 35 عاما في الكويت إلى 70 في المئة من المواطنين تقل أعمار 37 في المئة منهم عن 15 عاما بحسب تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2017.

وبهذا الشان أكد فيتزهربرت من أكسفورد العالمية أن «البعد الديمغرافي من حيث نسبة الشباب الهائلة أمر مهم جدا لاسيما أن الصناعة المتجددة لديها إمكانات هائلة من حيث توفير فرص العمل لشباب الكويت».

وأشار إلى أن مشروعات الطاقة المتجددة في الكويت كما في غيرها من دول العالم تحتاج إلى فريق من المهندسين والفنيين وغير ذلك من وظائف الإدارة والإشراف على الصناعة المستدامة.

في سياق متصل تستند معظم التوقعات بحدوث طفرة اقتصادية في استخدام الطاقة المتجددة في الكويت إلى ارتفاع في الطلب على هذا النوع من الطاقة مع ارتفاع في الطلب على الكهرباء بنسبة 4ر6 في المئة خلال السنوات الخمس المقبلة مقابل تراجع كبير في كلفة مشاريع الطاقة المتجددة ما سيشكل حافزا لزيادة الاستثمارات المحلية في هذا المجال.

ففي أحدث القفزات التكنولوجية في هذا المجال أعلنت شركة (هيليوجين) الأمريكية للطاقة النظيفة التي يدعمها الملياردير بيل غيتس في ديسمبر الماضي أنها نجحت في تركيز الطاقة الشمسية ورفع درجة حرارتها إلى أكثر من 1500 درجة مئوية لمستويات تجارية ما مكنها من تطوير تقنيات هائلة لإنتاج الوقود تستخدم في صناعات الصلب والأسمنت والبتروكيماويات وغيرها من الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة. وهذه النتائج «الباهرة» أدت بالشركة الأمريكية إلى أن تتوقع في أحدث تقاريرها أن «الطاقة المتجددة ستحل مكان الوقود الأحفوري في صادرات الكثير من الدول العربية».

لذا فإن الكويت في جهودها لتامين 15 في المئة من طاقتها من الموارد المتجددة بحلول 2030 تقدم فرصا واعدة للمشروعات الطاقة الشمسية وشركات التكنولوجيا المحلية والأجنبية ذلك أن مشروع الدبدبة مثلا سيحفز السوق المحلية لتامين على الأقل 30 في المئة من المواد اللازمة مع احتمالات أكبر بالانفتاح على شركات أجنبية طبقا لأرقام أكسفورد للأعمال.

ووسط التوقعات المرتفعة ببناء الكويت مزيدا من محطات الطاقة المتجددة لتلبية أهدافها فإن هناك احتمالات قوية للاستثمار طويل المدى في هذا المجال كما ستؤدي خدمات التكنولوجيا المتجددة إلى توليد المزيد من الفرص خارج السوق المحلي الكويتي وسط التزايد الهائل في عقود مشروعات الطاقة الشمسية بنحو 300 في المئة في منطقة الشرق الأوسط خلال العامين الماضيين.

فعلى سبيل المثال ذكرت شركة (ذي إنرجي) الاستشارية العالمية في تقرير لافت صدر أخيرا أن عام 2019 شهد نموا ملحوظا في عدد شركات التعدين التي تنشئ مشاريع طاقة متجددة لاستخدامها في «المناجم» إذ جرى الإعلان عن 12 مشروعا جديدا إضافة إلى مشاريع أخرى قيد الإنشاء.

ومن الأسباب الملحة التي تدعم توجه الكويت نحو المصادر البديلة للطاقة قدرتها الكبيرة على تقليل استهلاك المياه لمستويات تصل إلى 17 في المئة في قطاعات الطاقة.

وللعلم تصنف الكويت وباقي دول الخليج ضمن أكثر 10 دول في العالم تواجه تحديات مائية وسط توقعات بزيادة الطلب على المياه في منطقة الخليج بخمسة أضعاف بحلول عام 2050 بسبب الزيادة السكانية طبقا لمعهد الموارد المائية العالمي.

وعموما تبقى الطاقة الخضراء خيارا استراتيجيا للكويت في مسيرتها لتنويع اقتصادها رغم تراجع أسعار النفط وتراجع كلفة الوقود الاحفوري لكن الطاقة الشمسية مثلا أرخص كلفة.

وبهذا الشان أوضح باتلر من فايننشيال تايمز أن «تراجع أسعار النفط يجعل البعض يفكر أن التحول إلى المصادر المتجددة سيكون مكلفا إلا أن كلفة المصادر المتجددة تراجعت بشكل كبير جدا والتحول باتجاه الطاقة المتجددة سيكون مؤثرا جدا».

وذكر أنه «لابد للكويت أن تفكر في مستقبلها على المدى الأبعد لتنويع اقتصادها بعيدا عن الاعتماد الكامل على تصدير النفط وتطوير استخدامات الطاقة المتجددة يعتبر أحد أهم أجزاء تلك العملية».

مجموعة أكسفورد العالمية للأعمال

بيلي فيتزهربرت

- فيتزهربرت: ارتفاع مساهمة الطاقة البديلة في الاقتصاد الكويتي سيؤدي إلى انخفاض واردات البلاد من الطاقة
- تطوير مشروعات الطاقة المتجددة يساهم في التحفيز الاقتصادي من حيث الإنفاق الحكومي
- الاقتصادات العالمية أخذت تعيد «ضبط الطاقة» لديها بشكل متزايد للتكيف مع تهديدات تغير المناخ
- باتلر: توجه الكويت نحو «المتجددة» سيمكنها من توفير الكهرباء بنفقات أقل
- العجمي: يتوجب إنشاء هيئة خاصة للطاقة المتجددة تنظم وتدير مشروعات ناجحة تدعم اقتصاد البلاد

- احتياجات الكويت من الطاقة سترتفع إلى 30 ألف ميجاوات يوميا مع نهاية هذا العقد

فائض الكويت التجاري مع اليابان يرتفع 7.3 في المئة

«العام» يرتفع 10.03 نقطة

مؤشرات البورصة تستعيد عافيتها وتتزين بالأخضر

اظهرت بيانات رسمية أمس الخميس ان الفائض التجاري للكويت مع اليابان ارتفع بنسبة 3ر7 في المئة في ديسمبر الماضي مقارنة بنفس الفترة من عام 2018 ليصل الى 7ر48 مليار ين ياباني (445 مليون دولار).

وعزت البيانات التي اصدرتها وزارة المالية اليابانية في تقرير اولي ارتفاع الفائض التجاري مع الكويت للمرة الاولى منذ شهرين الى تحسن الصادرات.

واوضحت ان الكويت سجلت فائضا تجاريا مع اليابان لمدة 11 سنة و11 شهرا اذ ارتفعت صادراتها الى اليابان للمرة الاولى منذ ثلاثة اشهر بنسبة 9ر7 في المئة لتصل الى 5ر70 مليار ين ياباني (644 مليون دولار).

واشارت الى ان واردات الكويت من اليابان نمت للشهر الثاني على التوالي في الشهر الماضي بنسبة 9 في المئة على اساس سنوي لتصل الى 8ر21 مليار ين اي (199 مليون دولار امريكي).

وذكرت الوزارة ان فائض الكويت التجاري مع اليابان للعام الماضي بلغ 0ر564 مليار ين ياباني (1ر5 مليار دولار) بانخفاض بلغ 8ر6 في المئة عن عام 2018.

وبالنسبة لفائض الشرق الاوسط التجاري مع اليابان اوضح التقرير انه تراجع في الشهر الماضي بنسبة 7ر18 في المئة ليصل الى 0ر590 مليون ين ياباني (5ر4 مليار دولار) مع تراجع واردات اليابان من المنطقة بنسبة 5ر13 في المئة عن عام 2018.

وبين ان صادرات النفط الخام والمنتجات المكررة والغاز الطبيعي المسال وغيرها من الموارد الطبيعية والتي تمثل 4ر96 في المئة من اجمالي صادرات الشرق الاوسط لليابان تراجعت في الشهر الماضي بنسبة 8ر12 في المئة.

ووفقا للتقرير ارتفع اجمالي واردات الشرق الاوسط من اليابان في الشهر الماضي بنسبة 8ر3 في المئة نظرا لقوة الطلب على شحنات السيارات والمعدات والالات الكهربائية. وفي سياق متصل سجل ثالث اكبر اقتصاد في العالم في الشهر الماضي عجزا تجاريا عالميا للمرة الثانية على التوالي بقيمة 5ر152 مليار ين ياباني (4ر1 مليار دولار). ولا تزال الصين الشريك التجاري الاكبر لليابان تليها الولايات المتحدة.

انهت بورصة الكويت تعاملاتها الأسبوعية أمس الخميس على ارتفاع المؤشر العام 03ر10 نقطة ليبلغ مستوى 11ر6369 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر16 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 6ر272 مليون سهم تمت من خلال 10613 صفقة نقدية بقيمة 5ر41 مليون دينار كويتي (نحو 141 مليون دولار امريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 13ر5 نقطة ليصل إلى مستوى 6ر4907 نقطة بنسبة 1ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 07ر223 مليون سهم تمت عبر 5939 صفقة نقدية بقيمة 8ر16 مليون دينار (نحو 12ر57 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 4ر12 نقطة ليصل إلى مستوى 8ر7105 نقطة بنسبة 0ر18 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 5ر49 مليون سهم تمت عبر 4674 صفقة بقيمة 6ر24 مليون دينار (نحو 64ر83 مليون دولار).

وكانت شركات (عمار) و(ان) و(المركز) و(الأنظمة) و(الراي) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (الامتياز) و(الأولى) و(أرزان) و(ان) و(نور) الأكثر تداولا فيما كانت شركات (آبار) و(بيت الطاقة) و(ريم) و(الهلال) و(نور) الأكثر انخفاضا.

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا الخطوة الأولى من المرحلة الثالثة لتطوير السوق عبر تدشينها منتجات وأدوات استثمارية مبتكرة خاصة ومنها الصناديق العقارية المدرة للدخل المتداولة (ريتس) وهي صناديق تمتلك وتدير العقارات المدرة للدخل والأصول العقارية.

ويشترك في هذه الصناديق عدد من المستثمرين في رأسمالها مما يسمح للمستثمرين الأفراد الحصول على حصة من الدخل الناتج عن ملكية العقار دون الحاجة إلى شراء أو تمويل ممتلكات أو أصول.

جلسة خضراء للبورصة